مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمه مقدرة
في اخره لم تظهر استثقالا وتظهر الفتحه في اخره اذا دخل عليه
ناصب نحو لن يدعو ولن يرمي لخفتها فكل منهما منصوب بلن وعلامة
نصبه فتحه ظاهره والجزم في الافعال الثلاثه المعتله اذا دخل على
كل منها جازم يكون بالحذف لاواخرهن كما تقدم بيان ذلك لان
احرف العله لضعفها بسكونها قريبه من الحركات فتسلط عليها
العامل تسلطه على الحركات فحذفها كما تحذف الحركات والقول
بان الجازم حذف حرف العله انما ياتي القول بعدم تقدير الضمه
في المعتل حاله الرفع والفتحه في المعتل بالالف حالة النصب كما بينته
في شرح القطر ومحل حذف الجازم اذا كان اصليا فاذا كان بدلا
من اصل فلا يحذف فصل في موانع الصرف الاسم الذي لا ينصرف
لشبهه بالفعل هو ما فيه علتان فرعيتان مرجع احدهما اللفظ
والاخرى المعنى من علل التسع صفه للعلتين كفاطمه وابرهيم او فيه
علة واحده منها تقوم في الاستقلال بالمنع من الصرف مقام علتين
الاولى مقامهما كحبلى وصحرا ومساجد والعلل التسع على سبيل
الاجمال والتعداد هي الجمع فرع الواحد ووزن الفعل فرع وزن
الاسم والعدل فرع العدول عنه والتانيث فرع التذكير والتعريف
فرع التنكير والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزايدتان
فرع المزيد عليه والعجمه فرع العربيه عندهم والصفه فرع الموصوف
وهذه التسع يجمعها في بيت واحد على هذا الترتيب قول الشاعر

أَجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ

اي قد كمل به عدها والالف للاطلاق وينسب هذا البيت للعلامه
بن النحاس واعلم ان الاسم اذا اجتمع فيه علتان او واحده تقوم
مقامهما يشابه الفعل لان فيه ايضا علتين فرعيتين بالنسبه
الى الاسم احدهما من جهة الاشتقاق فان الفعل مشتق من المصدر

٤

على الاصح وثانيهما من جهة الافاده اذا الفعل يحتاج في الافاده
الى الاسم والاسم يستغني عنه فلما شابه الفعل بالفرعيتين منع
منه شيئان لبسا في الفعل وهما الكسره والتنوين ولا يخفى ان تسميه
كل واحده من هذه التسع عله مجاز لانه حقيقه اذ مجموع الشيئين
منها هو العله واذا اردت معرفتها تفصيلا فالجمع شرطه في الاستقلال
بمنع الصرف ان يكون ان تكون على صيغة منتهى الجموع بغيرها وهي
صيغه مفاعل نحو مساجد ودراهم وغنايم مما اوله مفتوح وثالثه
الف بعدها حرفان اولهما مكسور ولو تقديرا كدواب او صيغه
مفاعيل نحو مصابيح ومحاريب ودنانير مما اوله مفتوح وثالثه
الف بعده ثلاثه احرف اوسطها ساكن وما يلي الالف مكسور ايضا
وقد فهم من تمثيله انه لا يشترط في الصيغه ان يكون اولها ميما وهو
كذلك لان المعتبر موافقة مفاعل ومفاعيل في الهيئه والزنه
لا في الحرف ولهذا عبر صاحب الارشاد بفعالل وفعاليل وفهم ايضا
بان الزياده والاصاله في مبحث جمع التكسير غير معتبره بل المعتبر
الوزن العروضي الى التصريفي وسميت هذه الصيغه بهذا الاسم
لان من جموع التكسير ما يجمع مرتين فهذه الصيغه بلغت نهايه
الجمعيه بحيث لا يمكن جمعها جمع تكسير مره اخرى فانتهى تكسيرها المغير
للصيغه واما جمع السلامه فانه لا يغير الصيغه كما جمع صواحب
على صواحبات وانما اشترطنا فيها ان تكون بغيرها لانها لو كانت
معها لكانت على زنة المفردات فتضعف الجمعيه ولهذا انصرف نحو
فرازنه وصيالكه وصياقله لان وزنها قد وجد في المفرد بوسطه
الهاء كالراهيه بمعنى كراهه وطواعيه بمعنى طاعه واذا اسمي بهذا
الجمع كحضاجر علما للضبع امتنع صرفه نظرا الى الاصل وهذه العله
من العلل التسع هي العله الاولى من العلتين اللتين كل واحده منهما
تمنع الصرف وحدها اي تستقل بمنع الصرف وتقوم مقام العلتين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1